

# تأثير مؤشرات الاستقرار المالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق العراق للأوراق المالية

حيدر جابر متعب العبيدي / باحث / [haider.jaber1203a@coadec.uobaghdad.edu.iq](mailto:haider.jaber1203a@coadec.uobaghdad.edu.iq)  
م.د. هنادي صكر مكطوف / جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد .

P: ISSN : 1813-6729  
E : ISSN : 2707-1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.46.2023.141.3>

مقبول للنشر بتاريخ: 2022/11/21

تاريخ أستلام البحث : 2022/11/2

## المستخلص

يهدف البحث الى دراسة تأثير مؤشرات الاستقرار المالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق العراق للأوراق المالية ، اذ تعد مؤشرات الاستقرار المالي اداة مفيدة لفحص سلامة وصحة القطاع المصرفي ، وكذلك اداء لقياس مؤشر الاستقرار المصرفي المتكون من اربع مؤشرات فرعية (مؤشر كفاية راس المال ، مؤشر جودة الموجودات ، مؤشر السيولة ، مؤشر الربحية) ومؤشر الاقتصاد الكلي ، ومؤشر سوق راس ، ومؤشر الدورة المالية للفترة (2015\_2020) ، وتمثل القطاع المصرفي لسوق العراق للأوراق المالية بمجتمع البحث ، فيما حين تمثلت عينة البحث ب(25) مصرفا للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية ، تم جمع البيانات من خلال النشرات الشهرية والسنوية لسوق العراق للأوراق المالية وتقارير البنك المركزي العراق ووزارة التخطيط، مع الاعتماد على بعض الاساليب المالية والاحصائية المستخدمة لتحليل البيانات كبرنامج (SPSS 24) ، وبرنامج (E Views V.9) وبرنامج (Excel)، ومعادلة الانحدار الخطي البسيط، ومعادلة الانحدار الخطي المتعدد، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ، وتوصل البحث الى عدة نتائج اهمها ان مؤشر القطاع المصرفي له الاثر الاكبر في ارتفاع نسبة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، و لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات الاستقرار المالي على القيمة السوقية للاسهم، ولا يوجد تأثير ايضا لمؤشر القطاع المصرفي في قيمة الاسهم ، لكن مؤشر سوق راس المال ومؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الدورة المالية لهم تأثير على قيمة الاسهم ، وايضا بعض المؤشرات الفرعية للمؤشر القطاع المصرفي لها تأثير على قيمة الاسهم .

**الكلمات المفتاحية :** مؤشرات الاستقرار المالي – القيمة السوقية للسهم



مجلة الإدارة والاقتصاد  
العدد 141 / كانون الاول / 2023  
الصفحات : 31 - 43

\* بحث مستل من رسالة ماجستير .

## المقدمة

يعد القطاع المصرفي من أهم مكونات النظام المالي ومن أسرع القطاعات نمواً ، إذ تشكل الصناعة المصرفية السليمة عنصراً أساسياً في قطاع الخدمات المالية. لا تقتصر المصارف في الوقت الحاضر على خدمات الوساطة المالية فحسب ، بل تشارك أيضاً في تقديم خدمات متخصصة لزبائنها من أجل تلبية احتياجات الزبائن المتغيرة باستمرار بسبب التطور السريع للصناعة المصرفية فمن الممكن استخدام الموارد المالية للبلد بشكل صحيح من خلال المصارف لأنها بمثابة العمود الفقري للقطاع المالي والذي يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد لأنه يتوسط بين مجالات توليد الأموال الفائضة ومجالات إنشاء الموجودات المنتجة ، وبالتالي يلعب دوراً حيوياً في بناء الاقتصادات الكبرى. وعليه فإن هيكليّة البحث تضمنت أربع مباحث ، إذ تناول المبحث الأول منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ، كما وُحِصَّ المبحث الثاني للأطوار النظري ، فيما تناول المبحث الثالث الجانب العملي والذي وُحِصَّ لتحليل البيانات ومناقشة النتائج ، وأما المبحث الأخير فخصص لذكر أبرز الاستنتاجات.

## المبحث الأول

### منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

#### أولاً: منهجية البحث

تُمثل المنهجية الركيزة الأساسية لأي بحث علمي ، إذ تعد المنهجية خارطة الطريق التي تُرشد الباحثان إلى المسار السليم لترتيب الخطوات وتنظيم المعلومات لكي يتم عرضها بشكل منطقي وبتنسيق متصل ، وتضمنت منهجية البحث مشكلة البحث والأهمية والأهداف والفرضيات والمخطط الفرضي ومجتمع وعينة البحث والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها.

#### 1- مشكلة البحث :

ازداد الاهتمام بمؤشرات الاستقرار المالي من قبل الكثير من البنوك المركزية في العالم لأنه يعطي صورة أفضل عن أداء وسلامة الجهاز المصرفي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة في قياس أداء وسلامة الجهاز المصرفي ، خاصة في الأزمات والتقلبات التي يشهدها العالم سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي والتي لها تأثير على الاستقرار المالي . إذ تشير التجارب من خلال الأزمات المالية التي جرت في جميع أنحاء العالم وبشكل خاص الأزمة المالية العالمية عام ( 2007-2010 ) إلى أنه ينبغي أن تلعب المصارف دوراً مهماً و مباشراً في الحفاظ على الاستقرار المالي لضمان النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، لذا تتجسد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- هل استطاع المؤشر التجميعي قياس سلامة أداء القطاع المصرفي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة كمؤشر السيولة أو مؤشر الربحية أو كفاية رأس المال أو جودة الموجودات ؟
- 2- هل يعتبر أداء القطاع المصرفي جيد وقادر على الاستمرار في ظل الأزمات والتقلبات التي يشهدها العالم ؟
- 3- هل يوجد تأثير لمؤشرات الاستقرار المالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي ؟
- 4- هل يوجد تأثير لعناصر مؤشرات الاستقرار المالي منفردة على قيمة اسهم القطاع المصرفي ؟

#### 2- أهمية البحث :

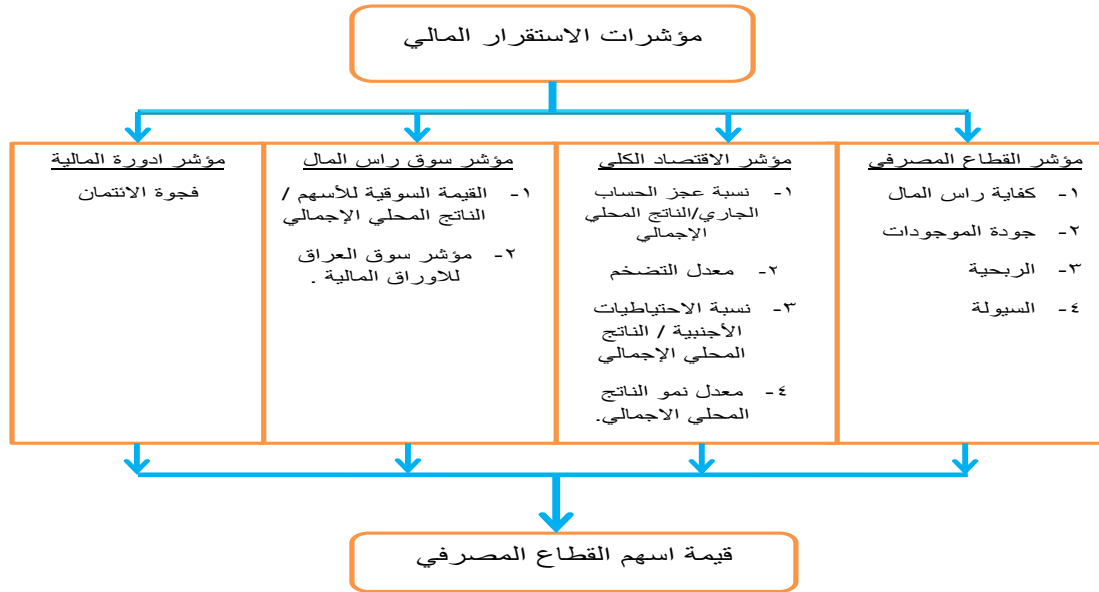
وان أهمية البحث تتمحور حول ضرورة وجود مؤشر أو نموذج يعمل على قياس استقرار القطاع المصرفي ليكون بمثابة أداة لمساعدة إدارة المصارف في رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية بفاعلية وكفاءة، وقدرة المؤشر التجميعي وأهميته في التعرف على سلامة وملائمة القطاع المصرفي وقدرته على تحمل الأعباء أو الخسائر المحتملة، وكذلك مواجهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها في الأزمات.

#### 3- أهداف البحث :

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية، تحليل وتقييم الاستقرار المالي باستخدام مؤشرات الاستقرار للقطاع المصرفي، تحليل وقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في قيمة اسهم القطاع المصرفي، تحليل وقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في قيمة اسهم القطاع المصرفي، تحليل وقياس مؤثر القطاع المصرفي وتأثيره في قيمة اسهم القطاع المصرفي، تحليل وقياس مؤثر الاقتصاد الكلي ومدى تأثيره في قيمة اسهم القطاع المصرفي، تحليل وقياس مدى تأثير مؤشر سوق رأس المال في قيمة اسهم القطاع المصرفي، تحليل وقياس مدى تأثير مؤشر الدورة المالية ( فجوة الائتمان ) في قيمة اسهم القطاع المصرفي .

**تأثير مؤشرات الاستقرار المالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق  
العراق للاوراق المالية**

**4- المخطط الفرضي :**



**الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث**

**5- فرضيات البحث :**

أعد الباحثان عدد من الفرضيات المنبثقة من مشكلة الدراسة ومخططها الفرضي وكالاتي :

- أ- **الفرضية الاولى** (عدم وجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر القطاع المصرفي في قيمة اسهم القطاع المصرفي).
- ب- **الفرضية الثانية** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الاقتصاد الكلي في قيمة أسهم القطاع المصرفي).
- ت- **الفرضية الثالثة** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر سوق راس المال في قيمة أسهم القطاع المصرفي).
- ث- **الفرضية الرابعة** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الدورة المالية في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

**6- مجتمع وعينة البحث :** تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي لسوق العراق للاوراق المالية من عام 2015 لغايه عام 2020 , وتمثلت عينة البحث المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وتضمنت 25 مصرفا وكما موضحه في الجدول التالي :

**الجدول (1) عينة البحث**

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال المصرف / مليار
1	المصرف التجاري	1992	250
2	مصرف بغداد	1992	250
3	المصرف العراقي الاسلامي	1993	250
4	مصرف الشرق الاوسط	1993	250
5	مصرف الاستثمار العراقي	1993	250
6	المصرف الاهلي العراقي	1995	250
7	مصرف سومر التجاري	1999	250
8	مصرف بابل	1999	150
9	مصرف الخليج	2000	300
10	مصرف الموصل للاستثمار	2001	252
11	مصرف كردستان	2005	400
12	مصرف اشور	2005	250
13	مصرف المنصور	2006	250
14	المصرف المتحد	1994	300
15	مصرف ابلان الاسلامي	2001	250
16	المصرف الوطني الاسلامي	2008	251
17	مصرف جيهان الاسلامي	2008	255
18	مصرف الشمال	2004	300
19	مصرف عبر العراق	2006	264
20	مصرف الائتمان العراقي	1998	250
21	مصرف البلاد الاسلامي (مصرف العطاء)	2006	250
22	مصرف الاتحاد العراقي	2004	252
23	مصرف دجلة والفرات	2005	112
24	مصرف الاقتصاد	1999	252
25	مصرف دارالسلام	1999	150

المصدر : من أعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المنشورة في دليل المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لسنة (2021).

تأثير مؤشرات الاستقرار المالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق  
العراق للأوراق المالية

7- الاساليب المالية والاحصائية

1- المؤشرات المالية

الجدول (1) المؤشرات المالية المعتمدة

المصدر	القانون	مؤشرات الاستقرار المالي	مؤشرات القطاع المصرفي مؤشرات الاستقرار المالي
(Pastory & Marobhe, 2015:216)	الديون الغير عاملة بعد طرح المخصصات / قاعدة رأس المال %	جودة الموجودات	
(Gautam, 2020:65)	الديون الغير عاملة / اجمالي الديون	جودة الموجودات	
(Muluaem, 2015:21)	نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	
(Majumder et al,2017:236)	الموجودات السائلة / المطلوبات قصيرة الاجل %	السيولة	
(Pastory & Marobhe, 2015:216)	اجمالي الديون / اجمالي الودائع %	السيولة	
(Munteanu, 2011:102)	هامش الفائدة   اجمالي الدخل	الربحية	
(Gitman & Zutter,2015:130)	صافي الدخل / اجمالي الموجودات %	الربحية	
(Ross,et al,2017:620)	صافي الدخل احقوق الملكية %	الربحية	
(Munteanu, 2011:102)	اجمالي المصروفات من غير الفوائد   اجمالي الدخل	الربحية	
(Banday & Aneja,2019:5)	نسبة عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	الاقتصاد الكلي	
(Saymeh & Orabi,2013:343)	معدل التضخم	الاقتصاد الكلي	
(NWAFOR,2018:23)	نسبة الاحتياطات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي	الاقتصاد الكلي	
(NWAFOR,2018:23)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	الاقتصاد الكلي	
(Omodero,2020:465)	القيمة السوقية للأسهم/الناتج المحلي الإجمالي	سوق العراق	
(Drehmann & Tsatsaronis, 2014:30)	فجوة الائتمان	الدورة المالية	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر الواردة في الجدول.

2- الاساليب الاحصائية

تم استخدام برنامج (SPSS 24)، وبرنامج (EViews V.9) وبرنامج (Excel)، ومعادلة الانحدار الخطي البسيط، ومعادلة الانحدار الخطي المتعدد، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف .

ثانياً : بعض الدراسات السابقة

اذ تعد الدراسات السابقة مرتكز اساسي يثري البحث وتُمثل نقطة انطلاق اولي ، وسيتم عرض مجموعة من الدراسات العربية والاجنبية السابقة بهدف الاطلاع على آراء الباحثين بقدر تعلق الامر بموضوع البحث الحالي ، وقد تم تصنيف هذه الدراسات بحسب تسلسلها الزمني.

أ- دراسة (بكر، 2020) ، عنوان الدراسة (تقييم الاداء المالي على وفق نموذج CAMELS وانعكاسه على قيمة المصرف: دراسة تطبيقية في عدد من المصارف العراقية الخاصة)) تمحورت متغيرات الدراسة ، كفاية رأس المال ، الموجودات ، الربحية ، السيولة ، الحساسية لمخاطر السوق، الإدارة، وهدفت الدراسة الى تحليل وتقييم الاداء المالي على وفق مؤشرات نموذج camels ، وتأثير كل عنصر من المؤشرات على قيمة المصرف ، فيما تمثل مجتمع الدراسة بسوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة الدراسة فهي تداولات المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بثمانية مصارف، واعتمد الباحث على مجموعة من الاساليب المالية والاحصائية تمثلت كفاية رأس المال ، الموجودات ، الربحية ، السيولة ، الحساسية لمخاطر السوق، الإدارة والانحدار الخطي البسيط ، واختبار T ، واختبار F ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها حققت جميع مصارف عينة البحث نسبة كفاية رأس المال تزيد عن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال .

ب- دراسة (Sathyamoorthi et al,2017)، عنوان الدراسة (تقييم أداء البنوك التجارية المدرجة في بوتسوانا Performance Evaluation of Listed Commercial Banks In Botswana: The Camel Model)، تمحورت متغيرات الدراسة، كفاية رأس المال ، وجودة الأصول ، وكفاءة الإدارة ، جودة الربحية ، وإدارة السيولة، وهدفت الدراسة الى قياس كفاية رأس المال في بنوك مختارة وأثرها على أداء المالي، وتقييم جودة الأصول للبنوك المختارة وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك، ، فيما تمثل مجتمع الدراسة البنوك الواردة في هذه الدراسة هي أكبر ثلاثة بنوك تجارية وأقدمها في بوتسوانا ، وبالتحديد بنك ستاندرد تشارترد بوتسوانا (SCBB) ، بنك باركليز بوتسوانا (BBB) ، وبنك بوتسوانا الوطني الأول (FNBB). شكلت البنوك الثلاثة ما مجموعه 79 فرعا ، والفروع الفرعية بينهما في عام 2015 ،مدة الدراسة من 2011الى 2015، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عام كان أداء البنوك المختارة جيداً من حيث معظمها مكونات نموذج CAMEL ، على غرار نتائج موسى (2016) الذي قيم أداء ثلاثة بنوك إسلامية مختارة في الأردن للفترة 2010-15 بتطبيق CAMEL وأشار إلى أن جميع البنوك المختارة لديها رأس مال كاف.

ج- دراسة (Mwaanga et al,2017), عنوان الدراسة ( The Log Run-Short Run Relationship Between Exchange Rates and Stock Market Prices ) تمحورت متغيرات الدراسة حول سعر الصرف ، وأسعار الاسهم، وهدفت الرسالة إلى التحقق في العلاقة بين سعر الصرف وبين سعر سوق الاسهم في زامبيا، وباستخدام بيانات شهرية ، لتسلسل الزمني للفترة من 2004 الى 2016 ، واعتمد الباحث على مجموعة من الاساليب المالية والاحصائية تمثلت باستخدام مؤشر (LUSE) لقياس سعر الاسهم في سوق الأوراق المالية ، واستخدم اختبار الانحدار الذاتي الموجه (VAR) ، القائم على اساس نموذج التكامل المشترك ، واختبار فجوة توزيع الانحدار الذاتي (ARDL). وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها لا يوجد علاقة قصيرة المدى ، بين سعر الصرف ، وسعر سوق الاسهم، باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء الموجه (VECM) ، واوصت الدراسة ، أنه يجب على المستثمرين، مراقبة حركة سعر الصرف من اجل تخفيف من مخاطر الاستثمار.

وتميزت الدراسة الحالة عن سابقتها من خلال الجوانب الآتية :

- 1- دراسة تأثير عناصر المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفق تحليل منفرد لكل عنصر على حدة ، واجمالي عناصر النؤشرات مجتمعة.
- 2- استخدام مؤشرات حديثة عكس المؤشرات التي استخدمتها الدراسات السابقة.

## المبحث الثاني الأطر النظرية

### اولا : مؤشرات الاستقرار المالي

1- مفهوم مؤشرات الاستقرار المالي: يعد المؤشر التجميعي نموذجاً حديثاً لتحليل سلامة واداء المصارف تستخدم فيه عدة معايير وهي كفاية رأس المال وجودة الموجودات والإدارة والربحية والسيولة، وتعد المعلومات المتعلقة بسلامة المصارف ذات اهمية بالنسبة للحكومة والدائنين المحتملين، اذ تحتاج هذه الأطراف إلى معلومات حول سلامة المصرف لمعرفة حالة المصرف في المستقبل فيما يتعلق بالمزايا التي سيحصلون عليها بعد أن يصبحوا دائنين في هذا المصرف (Nugroho,et.al,2020:102). كما يعتبر نموذج المؤشر التجميعي المقياس الرئيسي لتقييم سلامة المصارف بشكل عام ويلعب دوراً مهماً في الاشراف والفحص المصرفي، غالباً ما تتم مقارنة النسب المالية الفردية من الميزانية العمومية للمصرف مع المؤشر التجميعي في تحديد الأزمات أو التنبؤ بها بشكل صحيح (Podpiera,2008:118). المؤسسات المالية و المصرفية هي المكون الأساسي لمختلف أنواع البيئة المالية، ويلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً لضمان النمو الاقتصادي للبلد من خلال توفير تدفق الأموال القيمة وتوليد الاستثمارات (Akter,2017:39).

2- مميزات مؤشرات الاستقرار المالي (الحاج بكر، 2020: 37) و ( زغود، 2015: 61) :

1. بناء نموذج قياسي للتنبؤ يستند على البيانات المالية للمصارف ومؤشراتها الرقابية.
2. تصنيف المصارف على وفق معيار موحد، وتوحيد اسلوب كتابة التقارير.
3. الاعتماد على اسلوب التقييم الرقمي أكثر من اسلوب الانشائي في اعداد التقارير، يزيد من مصداقيتها ويقلل من حجمها.
4. الاعتماد على الاسلوب الرقمي على تطبيق النموذج في عمليات الرقابة والأشراف مع تقييم جميع المصارف وفق معيار واحد.
5. يساعد متخذي القرار في تقليل المخاطر المالية وتحقيق مناعة ضد مخاطر الصدمات المرتبطة بالازمات المالية واتخاذ اجراءات وقائية لمنع حدوث تلك المخاطر، وتقليل و الحد من الآثار والخسائر الناجمة لادزى حد ممكن.
6. ويعتمد عمل المؤشر التجميعي في اتخاذ القرارات الرقابية وكذلك الاجراءات التي تعقب التفتيش .
7. يحدد درجة الشفافية ومدى المصداقية في ارسال بيانات المصارف للبنوك المركزية ومدى مصداقية المراجع.
8. الاعتماد على بنود رئيسية للتفتيش لاختصار الوقت والجهد وعدم تشتت الجهود في تفتيش بنود غير مؤثرة او غير ضرورية في سلامة الموقف المالي للمصرف.
9. انشاء تصنيف شامل وفق منهج موحد للنظام المصرفي ككل وتحليل النتائج على حدة افقياً لكل مصرف ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ثم رأسياً لجميع عناصر الاداء المصرفي المشار اليها للجهاز المصرفي.

### ثانياً : الاستقرار المالي

1- مفهوم الاستقرار المالي: ويعرف (Schinasi,2007:17) الاستقرار المالي بأنه " الحفاظ على الأداء السلس للنظام المالي وقدرته على تسهيل ودعم الأداء الفعال للاقتصاد" ، لتحقيق الاستقرار المالي ، ومن الضروري وجود آليات مصممة لمنع المشاكل المالية من أن تصبح نظامية أو تهدد استقرار النظام المالي والاقتصادي ، مع الحفاظ على قدرة الاقتصاد على النمو وأداء وظائف مهمة أخرى. ويعرف الاستقرار المالي ايضا بأنه غياب الضغوط التي لديها القدرة على التسبب في ضرر اقتصادي قابل للقياس يتجاوز مجموعة محدودة للغاية من العملاء والأطراف المقابلة (Herrero & Del Rio,2004:8). هناك العديد من العوامل التي لها اثار على الاستقرار المالي والنظام المصرفي في العديد من المصارف

- 2- العوامل التي تؤثر على الاستقرار المالي: ومن اهم هها العوامل المؤثرة هي :- ( Reschiwati,et a., ) (2020:321) ، (Supreena & Dalvi,2004:210)
1. **معدلات التضخم** :- ان تضخبات معدلات التضخم مابين الارتفاع والانخفاض له تأثير واضح على عمل البنك المركزي إلا أن الاتجاه العام لمعدل التضخم هو الارتفاع ويعود ذلك إلى فقدان العائدات ونمو عرض النقود بصورة كبيرة.
2. **سعر الصرف** :- ادى الانخفاض المستمر للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية على سبيل المثال البنك السودان المركزي وذلك بسبب فقدان العائدات من النقد الاجنبي واتساع عجز ميزان المدفوعات مما انعكس سلباً على مؤشرات الاستقرار المالي.
3. **عرض النقود** :- ان نمو عرض النقود بصورة كبيرة جداً الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة مما اثر على عمل العديد من البنوك في مختلف ارجاء العالم.
4. **ميزان المدفوعات** :- ان اتساع عجز ميزان المدفوعات متأثراً بفقدان عائدات النفط من النقد الاجنبي وزيادة حجم الاستيراد مقارنة بحجم الصادرات بصورة عامة، الأمر الذي انعكس سلباً على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية.

### ثالثاً: الاسهم العادية

- 1- **مفهوم الاسهم العادية** : وتمثل الاسهم العادية بأسهم الملكية في الشركة، وتمنح الملكية حملة الأسهم العادية بعض الحقوق والامتيازات التي لا يتمتع بها حملة السندات، ويمكن للمساهمين العاديين التصويت لاختيار مجلس إدارة الشركة، ويمارس مجلس الإدارة بدوره الرقابة العامة على الشؤون، ويجوز للمساهمين العاديين التصويت على القضايا الرئيسية التي تواجه مجلس الإدارة ، مثل تغييرات ميثاق الشركة وعمليات الدمج (Melicher & Norton, 2013:266).
- 2- **قيم اسهم العادية** : للاسهم العادية مجموعة من القيم ، وتتغير حسب ظروف السوق المالية او ظروف المصرف. وبعض القيم ثابتة لا تتغير، لأنها مثبتة في السجلات التاريخية، وكما موضحة في النقاط التالية:
- أ- **القيمة الاسمية (Par Value)**  
تمثل القيمة الاسمية التي تكون مدونة على السهم ، وينص عليها في عقد تأسيس المصرف ، وتستخدم للتعبير على قيمة الأسهم في الدفاتر، وتشير إلى الحد الأدنى لقيمة الاسهم ، وتكون هذه القيمة منخفضة مقارنة مع القيمة السوقية ومع القيم الأخرى، ومع ذلك فان المستثمرين في الغالب لا يهتمون بها كثيراً، اذ لا توجد علاقة قوية بينها وبين القيمة السوقية للسهم .
- ب- **القيمة السوقية (Market Value)**  
القيمة السوقية هي السعر الذي يمكن به أن يتم تبادل الأسهم في سوق الأوراق المالية في وقت محدد ، وتمثل بالقيمة التي يدفعها فعلياً المستثمر لشراء السهم ، وهذا السعر يتغير من يوم لآخر ، فالقيمة السوقية للسهم تمثل السعر الذي يكون لدى المستثمر الاستعداد أن يدفعه للحصول على السهم، في سوق الأوراق المالية ، وتعتمد القيمة السوقية على قدره المصرف او الشركة المصدرة للسهم على تحقيق الأرباح، فضلاً عن الأرباح المتوقعة للاستثمارات المستقبلية.
- ت- **قيمة التصفية (Liquidatio Value)**  
تشير قيمة التصفيه الى صافي المبلغ المتبقي أخيراً لتوزيعه على حملة الأسهم العادية في حال إنهاء أعمال الشركة او المصرف وبيع الموجودات ، وذلك بعد ان يتم تسديد جميع المستحقات على الشركة او المصرف في بداية اقتراب الشركة او المصرف من الإفلاس ومن التصفيه المتوقعة.
- ث- **القيمة الدفترية (Book value)**  
القيمة الدفترية للسهم تدل إلى مجموع حقوق المساهمين (حقوق الملكية \ عدد الأسهم العادية المصدرة )، وغالبا ما تكون القيمة الدفترية للسهم أقل من القيمة السوقية، وبطبيعة الحال فان تلك القيمة الدفترية لا تساوي المبلغ الذي يتقاضاه حامل السهم ، اذا تم تصفيه الشركة او المصرف، لأنه في معظم الحالات قد يتم تسجيل الموجودات بالتكلفة التاريخية، وليس بالقيمة السوقية الحالية

### ج- القيمة الحقيقية (Intrinsic Value)

تعد القيمة الحقيقية للاسهم قيمتها الجوهرية، وعند الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الأساسية لخلق القيمة، وهي مايمه المستثمر بالدرجة الأساس على اعتبارها تمثل مايجب أن تكون عليه قيمة الاسهم، وتختلف القيمة الحقيقية للاسهم العادية عن قيمها السوقية المحددة في السوق المالية ، ويعود سبب الاختلاف الى الأحكام المستخدمة لتطوير القيمة الحقيقية، وقد لا تكون نفس أحكام المساهمين في السوق نفسها، والقيمة الحقيقية تبررها حقائق اقتصادية ومالية متعلقة بالمصرف وبالشركة او تكون متمثلة بقيمة موجودات الشركة او المصرف، والأرباح، وربحية السهم الواحد، وتوزيعات الأرباح، وأفاق النمو المستقبلي، والغرض الأساسي في تحليل القيمة الحقيقية ومقارنتها بالقيمة السوقية، هو الاقرار على مدى عشوائيه الأسعار السائدة، ومع دراسة أنماطها الحالية

**تأثير مؤشرات الاستقرار العالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق  
العراق للأوراق المالية**

والمتوقعة ، وقد تختلف القيمة الحقيقية عن القيمة السوقية للسهم بسبب التلاعب بأسعار الأسهم، أو عدم توفر معلومات كافية عن أداء المصرف أو الشركة (Ross, et al 2019:253).

**المبحث الثالث  
الجانب العملي تحليل البيانات  
ومناقشة النتائج**

**1- تحليل البيانات**

أ- تحليل مؤشرات الاستقرار المالي : يوضح الجدول (2) قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الناتج عن مجموع المؤشرات الأساسية لكل سنة من فترات مدة البحث (2015-2020)  
الجدول (2) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
0.289	0.19	0.194	0.181	0.181	0.205	مؤشر القطاع المصرفي
0.155	0.133	0.162	0.121	0.087	0.031	مؤشر الاقتصاد الكلي
0.08	0.008	0.005	0.005	0.049	0	مؤشر سوق رأس المال
0.063	0.08	0.079	0.055	0.025	0	مؤشر الدورة المالية
0.586	0.41	0.44	0.363	0.343	0.311	مجموع مؤشرات الاستقرار المالي

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج الاكسل

ب- الاسهم قيمة: تظهر القيمة السوقية لاسهم المصارف في تقارير سوق العراق للأوراق المالية ويُمثل سعر الاغلاق في نهاية الفترة القيمة السوقية للسهم الواحد. ويوضح الجدول (3) القيمة السوقية لاسهم المصارف خلال مدة البحث (2015-2020)

الجدول (3) القيمة السوقية السنوية لاسهم مصارف القطاع المصرفي خلال مدة البحث (2015 - 2020).

الانحراف المعياري	المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	القطاع المصرفي	ت
0.849	5.672	5.34	5.32	5.37	5.81	4.89	7.3	المصرف التجاري	1
		4.28	3.52	5.48	8.97	10.08	16	مصرف بغداد	2
1.558	5.883	4.53	4.65	4.97	7.25	5.57	8.33	المصرف العراقي الاسلامي	3
		1.29	1.15	2.26	4.84	4.43	6.76	مصرف الشرق الاوسط	4
2.641	5.45	2.87	2.91	4.52	6.14	6.39	9.87	مصرف الاستثمار العراقي	5
		6.85	5.25	4.46	6.29	4.07	8.65	المصرف الاهلي العراقي	6
2.481	9.437	5.28	7.47	10.77	10.8	10.9	11.4	مصرف سومر التجاري	7
		0.95	0.97	1.84	4.07	2.86	4.54	مصرف بابل	8
2.725	4.152	1.62	1.85	2.86	4.79	4.86	8.93	مصرف الخليج	9
		1.61	1.82	2.58	4.05	4.24	3.97	مصرف الموصل للاستثمار	10
3.985	13.793	8.18	11.9	13.65	15.59	13.26	20.18	مصرف كوردستان	11
		3	2.61	3.18	4.15	4.47	6.95	مصرف اشور	12
1.336	9.233	7.12	8.04	9.6	10.12	10.24	10.28	مصرف المنصور	13
		0.84	0.79	1.95	3.38	2.88	6.37	المصرف المتحد	14
1.735	3.413	1.75	2.23	2.71	3.73	3.44	6.62	مصرف ايلاف الاسلامي	15
		5.05	6.54	11.48	11.75	10.38	11.98	المصرف الوطني الاسلامي	16
2.206	16.645	16.26	17.97	18.65	13.7			مصرف جيهان الاسلامي	17
		0.18		1.08	1.89	1.2	5.84	مصرف الشمال	18
1.485	3.85	2.8		4.9				مصرف عبر العراق	19
				3.51	8.57	7.68	9.38	مصرف الائتمان العراقي	20
1.718	2.585			1.37	3.8			مصرف البلاد الاسلامي	21
					2.01	5.46	9.9	مصرف الاتحاد العراقي	22
2.386	2.597				0.25	2.52	5.02	مصرف دجلة والفرات	23
					0.93			مصرف الاقتصاد	24
3.387	3.665					1.27	6.06	مصرف دارالسلام	25
2.237	5.669	4.2	4.999	5.58	6.212	5.766	8.778	المعدل العام	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام برنامج الاكسل

2- مناقشة النتائج : تهدف هذه الفقرة اهم ما توصل اليه الباحثان من تحليله لمتغيرات الدراسة بكافة مؤشرات (محاورة) المؤشر التجميعي للاستقرار المالي المتمثل بأربعة مؤشرات رئيسية هي (مؤشر القطاع المصرفي X1، مؤشر الاقتصاد الكلي X2، مؤشر سوق رأس المال X3، مؤشر الدورة المالية X4) فضلا عن المؤشرات الفرعية لكل من هذه المؤشرات لبيان علاقتها بقيمة الأسهم للقطاع المصرفي ضمن القطاعات سوق العراق للأوراق المالية.

**تأثير مؤشرات الاستقرار العالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق  
العراق للأوراق المالية**

- 1- الفرضية الرئيسية الاولى (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر التجميعي للاستقرار المالي في قيمة اسهم القطاع المصرفي).
- أ- الفرضية الفرعية الاولى :- (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر القطاع المصرفي في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (4) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر القطاع المصرفي وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر القطاع المصرفي)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.436	0.783	0.612	0.009	0.093

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول (4) انه لا يوجد تأثير معنوي ل احد مؤشرات الاستقرار المالي الرئيسية وهو مؤشر القطاع المصرفي في قيمة الاسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.009) عند مستوى معنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (0.612) وهو اقل من الجدولية البالغة (3.978) عند ذات المستوى وبدرجة حرية (70 ، 1)، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.093) وكان غير معنويا وفق اختبار t اذ بلغ (0.783) عند مستوى معنوي 5% وهو اقل من t الجدولية البالغة (1.667).

ب- الفرضية الفرعية الثانية :- (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة كفاية رأس المال في قيمة أسهم القطاع المصرفي).

الجدول (5) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة كفاية رأس المال وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة كفاية رأس المال)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.593	0.536	0.288	0.004	0.064

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول (5) انه لا يوجد تأثير معنوي ل احد مؤشرات محور القطاع المصرفي وهو مؤشر نسبة كفاية رأس المال (متغير فرعي) في قيمة الاسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.004) عند مستوى معنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (0.288) وهو اقل من الجدولية البالغة (3.978) عند ذات المستوى وبدرجة حرية (70 ، 1)، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.064) وكان غير معنويا وفق اختبار t اذ بلغ (0.536) عند مستوى معنوي 5% وهو اقل من t الجدولية البالغة (1.667).

ج- الفرضية الفرعية الثالثة :- (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات الى قاعدة رأس المال في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

الجدول رقم (6) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة الديون غير العاملة الى اجمالي الديون وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة الديون غير العاملة الى اجمالي الديون)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.007	2.790	7.786	0.100	0.316

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول (6) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات الى قاعدة رأس المال وهو احد مؤشرات جودة الموجودات في قيمة الاسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.100) مما يعني ان النموذج يفسر 10% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الاسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.007) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (7.786) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1) ، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.316) وكان معنويا وفق اختبار t اذ بلغ (2.790) عند مستوى معنوي 5% وهو اكبر من t الجدولية البالغة (1.667) ، فضلا عن قيمة Sig. (0.007) التي كانت اقل من المستوى المعنوي 5%.

د- الفرضية الفرعية الرابعة :- (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة التغطية (المخصصات الى الديون غير العاملة) في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

الجدول رقم (7) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة التغطية (المخصصات الى الديون غير العاملة) وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة التغطية (المخصصات الى الديون غير العاملة))				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.021	2.367	5.605	0.074	0.272

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية



**تأثير مؤشرات الاستقرار العالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق  
العراق للأوراق المالية**

ويظهر من الجدول (7) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة التغطية (المخصصات الى الديون غير العاملة) وهو احد مؤشرات جودة الموجودات في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.074) مما يعني ان النموذج يفسر 7% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.021) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (5.605) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1) ، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.272) وكان معنوياً وفق اختبار t اذ بلغ (2.367) عند مستوى معنوي 5% وهو اكبر من t الجدولية البالغة (1.667).

**د- الفرضية الفرعية الخامسة :-** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة الأصول السائلة الى الالتزامات السائلة في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

**الجدول رقم (8) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة الأصول السائلة الى الالتزامات السائلة وقيمة الاسهم**

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة الأصول السائلة الى الالتزامات السائلة)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.000	5.071	25.719	0.269	0.518

**المصدر:** من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ويظهر من الجدول (8) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة الأصول السائلة الى الالتزامات السائلة وهو احد مؤشرات السيولة في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.269) مما يعني ان النموذج يفسر تقريباً 27% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (25.719) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1) ، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.518) وكان معنوياً وفق اختبار t اذ بلغ (5.071) عند مستوى معنوي 5% وهو اكبر من t الجدولية البالغة (1.667) ، فضلا عن قيمة Sig. (0.000) التي كانت اقل من المستوى المعنوي 5%.

**ذ- الفرضية الفرعية السادسة :-** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

**الجدول رقم (9) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء وقيمة الاسهم**

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.000	4.383	19.207	0.215	0.464

**المصدر:** من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ويظهر من الجدول (9) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة اجمالي الديون الى اجمالي ودائع العملاء وهو احد مؤشرات السيولة في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.215) مما يعني ان النموذج يفسر 21.5% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (19.207) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1) .

**ر- الفرضية الفرعية السابعة:-** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة العائد على الأصول في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

**الجدول رقم (10) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة العائد على الأصول وقيمة الاسهم**

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة العائد على الأصول)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.017	2.436	5.933	0.078	0.280

**المصدر:** من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية

ويظهر من الجدول (10) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة العائد على الأصول وهو احد مؤشرات الربحية في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.078) مما يعني ان النموذج يفسر تقريباً 8% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.017) اذ كانت اقل من

**تأثير مؤشرات الاستقرار العالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق  
العراق للأوراق المالية**

المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (5.933) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1) .  
ز- **الفرضية الفرعية الثامنة:-** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

الجدول رقم (11) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.000	4.382	19.200	0.215	0.464

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول(11) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بنسبة العائد على حقوق الملكية وهو احد مؤشرات الربحية في قيمة الاسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.215) مما يعني ان النموذج يفسر 21.5% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الاسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (19.200) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1) .

س- **الفرضية الفرعية التاسعة:-** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر اجمالي المصرفيات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

الجدول رقم (12) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر اجمالي المصرفيات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر اجمالي المصرفيات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.000	3.762	14.150	0.168	0.410

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول(12) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بإجمالي المصرفيات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل وهو احد مؤشرات الربحية في قيمة الاسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.168) مما يعني ان النموذج يفسر تقريبا 17% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الاسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (14.150) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1) ، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.410) وكان معنويا وفق اختبار t اذ بلغ (3.762) عند مستوى معنوي 5% وهو اكبر من t الجدولية البالغة (1.667) .

ش- **الفرضية الفرعية العاشرة:-** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لهامش الفائدة الى اجمالي الدخل في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

الجدول رقم (13) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر هامش الفائدة الى اجمالي الدخل وقيمة الاسهم

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر هامش الفائدة الى اجمالي الدخل)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.059	1.923	3.697	0.050	0.224

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول(13) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر القطاع المصرفي الفرعي المتمثل بهامش الفائدة الى اجمالي الدخل وهو احد مؤشرات الربحية في قيمة الاسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.050) مما يعني ان النموذج يفسر 5% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الاسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.059) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 10% وقيمة اختبار F اذ بلغ (3.697) وهي اكبر من الجدولية البالغة (2.779) عند المستوى المعنوي 10% وبدرجة حرية (70 ، 1) ،

2- **الفرضية الرئيسية الثانية:-** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الاقتصاد الكلي في قيمة اسهم القطاع المصرفي)

**تأثير مؤشرات الاستقرار العالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوق  
العراق للأوراق المالية**

**الجدول رقم (14) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر الاقتصاد الكلي وقيمة الاسهم**

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر الاقتصاد الكلي)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.000	6.355	40.391	0.366	0.605

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول (14) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر الاقتصاد الكلي في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.366) مما يعني ان النموذج يفسر 37% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (40.391) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1) ، في حين بلغ معامل ارتباطه (0.605) وكان معنوياً وفق اختبار t اذ بلغ (6.355) عند مستوى معنوي 5% وهو اكبر من t الجدولية البالغة (1.667).

3- **الفرضية الرئيسية الثالثة :-** (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر سوق راس المال في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

**الجدول رقم (15) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر سوق راس المال وقيمة الاسهم**

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر سوق راس المال)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.076	1.804	3.253	0.044	0.211

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول (15) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر سوق راس المال في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.044) مما يعني ان النموذج يفسر 4% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.076) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 10% وقيمة اختبار F اذ بلغ (3.253) وهي اكبر من الجدولية البالغة (2.779) عند المستوى المعنوي 10% وبدرجة حرية (70 ، 1) .

الفرضية الرئيسية الرابعة:- (عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمؤشر الدورة المالية في قيمة اسهم القطاع المصرفي).

**الجدول رقم (16) ملخص أنموذج العلاقة بين مؤشر الدورة المالية وقيمة الاسهم**

المتغير المعتمد (قيمة الاسهم)	المتغير المستقل (مؤشر الدورة المالية)				
	Sig.	t	F	R <sup>2</sup>	r
	0.000	6.175	38.128	0.353	0.594

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية  
ويظهر من الجدول (16) ان هناك تأثير معنوي لمؤشر الدورة المالية في قيمة الأسهم للقطاع المصرفي من خلال قيمة معامل التحديد R2 اذ بلغ (0.353) مما يعني ان النموذج يفسر 35% من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بقيمة الأسهم وباقي النسبة يفسرها عوامل أخرى غير داخلية بنموذج الانحدار، وما يثبت معنويتها قيمة Sig. (0.000) اذ كانت اقل من المستوى المعنوي 5% وقيمة اختبار F اذ بلغ (38.128) وهي اكبر من الجدولية البالغة (3.978) عند المستوى المعنوي 5% وبدرجة حرية (70 ، 1).

## المبحث الرابع الاستنتاجات

يتضمن المبحث الحالي أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث من خلال التحليل المالي والاحصائي لهذا البحث ، ان القطاع المصرفي حقق نسبة كفاية راس المال تزيد كثيراً عن الحد الأدنى (15%) لمعدل كفاية رأس المال، وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي ، وفي جميع المقاييس الواردة في قانون المصارف العراقي (12%) ، وتفسر أحد أسباب الزيادة الى الزيادات السنوية في كفاية راس المال. لا يوجد تأثير معنوي للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي على القيمة السوقية للاسهم، ولا يوجد تأثير ايضا لمؤشر القطاع المصرفي في قيمة الاسهم، لكن مؤشر سوق راس المال ومؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الدورة المالية لهم تأثير على قيمة الاسهم ، وايضا بعض المؤشرات الفرعية للمؤشر القطاع المصرفي لها تأثير على قيمة الاسهم . ان مؤشر القطاع المصرفي له الاثر الاكبر في ارتفاع نسبة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي ، وذلك لان الوزن الترجيحي لمؤشر القطاع المصرفي اكبر من الوزن الترجيحي لباقي المؤشرات ، وكذلك ايضا عدد المؤشرات الفرعية للقطاع المصرفي اكثر من عدد المؤشرات الاخرى، وشهد مؤشر الاستقرار المصرفي اعلى ارتفاعا اثناء مدة البحث (2015-2020) في عام 2020. ان جودة الموجودات والربحية كان لهم الاثر الكبير في تحقيق الاستقرار المصرفي ومن ثم الاثر في تحقيق الاستقرار المالي اذ حققت جودة الموجودات اعلى نسبة

**تأثير مؤشرات الاستقرار العالي على قيمة اسهم القطاع المصرفي لسوقه  
العراق للأوراق المالية**

في عام 2020 وكذلك حققت الربحية اعلى نسبة في نفس العام مقارنة مع فترات مدة البحث (2015\_2020) وبعود ذلك لكونهما حقق نسب عالية طيلة فترة البحث , وامتلاكهما اعلى وزن ترجيحي مقارنة مع المؤشرات الاخرى .

**أولاً : المصادر الانكليزية والعربية**

1. Pastory, D., & Marobhe, M. (2015). The Determinants of the Commercial Banks Profitability in Tanzania: Panel Evidence. Gautam, K. R. (2020). Financial Performance Analysis of Nepalese Financial Institutions in the Framework of CAMEL. Janapriya Journal of Interdisciplinary Studies, 9(1), 56-74
2. Mulualem, G. (2015). Analyzing financial performance of commercial banks in Ethiopia: CAMEL Approach (Doctoral dissertation, Addis Ababa University)
- Majumder, M., Hossain, T., & Rahman, M. M. (2017). A camel model analysis of selected banks in Bangladesh. Mohammed Mizanur, A CAMEL Model Analysis of Selected Banks in Bangladesh (November 9, 2017)
3. Munteanu, I. (2011). The Crisis Effects on Bank Profitability Determinants: Evidence from Romania. Collection of Papers 2011–Volume I, 101.
4. Bandy, U. J., & Aneja, R. (2019). Twin deficit hypothesis and reverse causality: a case study of China. Palgrave Communications, 5(1), 1-10
5. Saymeh, A. A. F., & Orabi, M. M. A. (2013). The effect of interest rate, inflation rate, GDP, on real economic growth rate in Jordan. Asian Economic and Financial Review, 3(3), 341-354.
6. NWAFOR, M. C. (2018). External reserves: Panacea for economic growth in Nigeria. International Journal of Business and Management, 9(33)
7. Drehmann, M., & Tsatsaronis, K. (2014). The credit-to-GDP gap and countercyclical capital buffers: questions and answers. BIS Quarterly Review March.
8. دراسة CAMELS سرى ضيغم حازم. (2020). تقييم الاداء المصرفي على وفق نموذج & هنادي صكر مكطوف (تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة من 2014-2018). *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 26(117), 179-199.
9. Sathyamoorthi, C. R., Mapharing, M., Ndzingo, S., Tobedza, G., & Wally-Dima, L. (2017). Performance evaluation of listed commercial banks in Botswana: The Camel model. Archives of Business Research, 5(10).
10. Mwaanga, O., & Adeosun, K. (2017). Decolonisation in practice: A case study of the kicking AIDS out, programme development Jamaica. Journal of Sport for Development, 5(9), 58-69.
11. Akter, A. (2017). Financial diagnosis using CAMEL model: public versus private banks in Bangladesh. American Journal of Trade and Policy, 4(1), 39-46.
12. لتقييم أداء البنوك التجارية. Camels زغود ، صرامة وعبد الوحيد ، (2015) ، الإنذار المبكر باستخدام نموذج
13. Schinasi, Garry J. (2007). Seminar on Current Developments in Monetary and Financial Law Washington, D.C., October 23-27, 2006, JEL Classification Numbers: E60, G00
14. Herrero, A. G., & Del Rio, P. (2004). Financial stability and the design of monetary policy. In Financial Markets in Central and Eastern Europe (pp. 357-391). Routledge.
15. Ross, Stephen A, Westerfield, Randolph W. Jordan, Bradford D(2019)CORPORATE FINANCE: CORE PRINCIPLES & APPLICATIONS, twelfth EDITION, Published by McGraw-Hill Education.
16. Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, P. (2018). Principles Of Corporate Finance, 12/E (Vol. 12). Mcgraw-Hill Education
17. حسين ، وليد حسين وحافظ ، عبد الناصر علك ، (2011) ، استخدام أسعار الأسهم العادية في قياس كفاءة الإدارة المالية في عينة من الشركات العراقية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، 6(17).

# The impact of financial stability indicators on the value of banking sector shares in the Iraqi Stock Exchange

Haidar Jaber Miteb Al-Obaidi /researcher/[haidar.jaber1203a@coadec.uobaghdad.edu.iq](mailto:haidar.jaber1203a@coadec.uobaghdad.edu.iq)  
L. Dr. Hanadi Sakr Maktuf / University of Baghdad / College of Administration  
and Economics.

## Abstract

The research aims to study the impact of financial stability indicators on the value of the banking sector shares of the Iraq Stock Exchange, as financial stability indicators are a useful tool for examining the safety and health of the banking sector, as well as the performance of measuring the banking stability index consisting of four sub-indices (capital adequacy index, quality index Assets, liquidity index, profitability index), macroeconomic index, Ras market index, and financial cycle index for the period (2015\_2020), and the banking sector of the Iraq Stock Exchange is represented in the research community, while the research sample was represented by (25) banks of the banking sector in the Iraq Stock Exchange Financial data was collected through the monthly and annual bulletins of the Iraq Stock Exchange and the reports of the Central Bank of Iraq and the Ministry of Planning, relying on some financial and statistical methods used to analyze the data such as (SPSS 24), (E Views V.9) and (Excel) programs, the simple linear regression equation, the multiple linear regression equation, the arithmetic mean, the standard deviation and the coefficient of variation. The research reached several results, the most important of which is that the banking sector index has the greatest impact on the increase in the percentage of the aggregate financial stability index, and there is no significant impact of the financial stability indicators on the market value. For stocks, the banking sector index also has no effect on the value of stocks, but the capital market index, the macroeconomic index, and the financial cycle index have an impact on the value of stocks, and also some sub-indices of the banking sector index have an impact on the value of stocks.

**Keywords:** financial stability indicators - market value of the stock .

\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*